صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز اثناء استقباله الوفد البرلماني الكويتي الذي يضم رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب محمد الصقر وعضوية النواب د.حمد المطر وعلي الدقباسي ومبارك الوعلان وعمار العجمي

الصقر يؤكد ضرورة دعم كل أشكال التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل خلال استقباله الصقر والمطر والدقباسي والوعلان والعجمي والقنصل العام للكويت في مدينة جدة صالح الصقعبي

استقبل وزير الدفاع السعودي الامير سلمان بن عبدالعزيز امس الوفد البرلماني الكويتي الذي يزور المملكة حاليا.

ونقل رئيس الوفد رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الامة النائب محمد الصقر خلال اللقاء للامير سلمان تحيات وتقدير صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد ورئيس مجلس الامة احمد السعدون واعضاء المجلس فيما حمله الوزير تحياته وتقديره للقيادة الكويتية.

وبحث اللقاء علاقات التعاون التي تربط البلدين واستعراض الامور ذات الاهتمام المشترك.

ويضم الوفد البرلماني الذي يترأسه الصقر اعضاء لجنة الشؤون الخارجية النائب د.حمد المطر والنائب علي الدقباسي والنائب مبارك الوعلان والنائب عمار العجمي.

كما التقى وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الامة النائب محمد الصقر واعضاء اللجنة.

وجرى خلال اللقاء استعراض العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها تطوير العلاقات الثنائية اضافة الى مناقشة المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

وحضر اللقاء القنصل العام للكويت في مدينة جدة صالح علي الصقعبي.

وفي هذا السياق أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة النائب محمد الصقر ضرورة دعم كل اشكال التعاون بين دول المجلس الخليجي وفي مقدمتها مجالا السياسة الخارجية والدفاعية.

جاء ذلك في تصريح ادلى به النائب الصقر لـ «كونا» بعد مأدبة عشاء اقامها يوم امس الأول نائب رئيس مجلس الشورى السعودي د.محمد أمين الجفري على شرف الوفد البرلماني الكويتي الزائر.

وأضاف النائب الصقر ان السياسة الخارجية والدفاعية لدول المجلس يجب ان تكون موحدة، مؤكدا متانة وصلابة العلاقات التي استطاعت ان تسير بدول المجلس نحو بر الأمان وسط محيط اقليمي مضطرب.

وعن طبيعة العلاقات الكويتية ـ السعودية اكد ان السعودية تشكل البعد الاستراتيجي والانساني والاقليمي للكويت ولكل دول المجلس، مشيرا الى التقارب الكبير في السياسة الخارجية الكويتية ـ السعودية. وحول هدف الزيارة الحالية للسعودية ذكر انه لتبادل وجهات النظر مع الأشقاء حيال عدد من الموضوعات التي تهم الجانبين لاسيما تجاه الاحداث التي تمر بها الساحة الاقليمية العربية حاليا منها الأحداث في سورية والملف الايراني والوضع في العراق ولبنان.

وأفاد بأن الزيارة ستشمل لقاء وزير الدفاع السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ووزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ونائب وزير الخارجية السعودي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله.

وبين ان الوفد مكون من اعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة وهي اللجنة ذاتها لجنة الصداقة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول دائمة العضوية في مجلس الامن.

ولفت الى ان هذه الزيارة تاتي ضمن سياق النشاط الدائم للجنة في ترسيخ العلاقة مع الدول الشقيقة والصديقة والتي تأتي في مقدمتها دول التعاون الخليجي.

وقال النائب الصقر ان الوفد يقوم بجولته الحالية لتشمل اضافة الى السعودية كلا من البحرين وقطر، مشيرا الى انه بسبب ضيق الوقت ستكون هناك زيارة لاحقة للإمارات وعمان.

وردا على سؤال حول موضوع مقترح الانتقال من التعاون الى الوحدة بين دول المجلس قال انه سيتم الاستماع الى وجهات النظر مع المسؤولين السعوديين، مشيرا الى وجود تحفظ ومعارضة من قبل بعض النواب الكويتيين لهذا المقترح.

ويضم الوفد البرلماني الذي يترأسه النائب الصقر مقرر لجنة الشؤون الخارجية النائب د.حمد محمد المطر واعضاءها النائب علي سالم الدقباسي والنائب مبارك محمد الوعلان والنائب عمار محمد العجمي. يذكر ان الوفد وصل الى مدينة جدة امس الأول في زيارة رسمية تستمر حتى اليوم.

حقوق الإنسان بين الهيئة والديوان

اكدت مصادر برلمانية لـ «الأنباء» ان الاجتماع الذي ستعقده لجنة حقوق الانسان البرلمانية ظهر اليوم سيكون مفصليا في اتفاق اعضائها على انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان او انشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان وتكون تابعة لسمو رئيس مجلس الوزراء، مبينة ان المهم في الامر هو المحافظة والدفاع عن حقوق الانسان بكل الطرق الممكنة وليس التباين بين الزملاء الاعضاء واختلاف الرأي بانشاء هيئة او ديوان او غيره معني بحقوق الانسان، ويجب على اعضاء لجنة حقوق الانسان الاتفاق على قانون متكامل دون مثالب قانونية لتحقيق العدل والمساواة بين جميع من يعيش في هذه البقعة من العالم واعطاء كل ذي حق حقه الانساني والاجتماعي والسياسي والقانوني وغيره دون تمييز.

● خالد الشمري

منسق عام المحررين البرلمانيين: حرس المجلس يعتدون على الصحافيين

توجه المنسق العام للمحررين البرلمانيين بجمعية الصحافيين عمر الرشيدي بالشكر الى رئيس مجلس الامة أحمد السعدون لدعمه للصحافة والصحافيين، شاكرا أيضا جهود الأمين العام علام الكندري في هذا الصدد. وقال الرشيدي في تصريح صحافي: إن الجلسات الاخيرة شهدت انتهاكات خطيرة من قبل بعض أفراد حرس المجلس تجاه المحررين البرلمانيين وصلت الى حد استخدام الحرس للأيدي ومنع الصحافيين من الدخول الى المكان المخصص لهم لتغطية الجلسات في قاعة عبدالله السالم.

وأعرب الرشيدي عن أسفه من أن ما يحدث من تعديات من قبل الحرس تجاه الصحافيين وقع بعضها أمام عين وبصر بعض مسؤولي الامانة العامة للمجلس ومنهم احد الوكلاء المساعدين للامين العام الذين لم يقوموا بدورهم في تسهيل مهمة عمل الصحافيين ولم يتدخلوا لحمايتهم، بل كانوا داعمين لتعسف الحرس، وهو ما يسيء لمهنة الصحافة ويشوه صورة الكويت وسمعتها في وسائل الإعلام، فضلا عن تشويه صورة مجلس الامة وإظهاره بمظهر المعرقل لعمل الصحافيين، ومسؤولية إعادة الاعتبار والاحترام للمحررين البرلمانين داخل المجلس تقع على عاتق رئيسه وأمينه العام.

وتابع الرشيدي: انه رغم الإساءات المستمرة والمتكررة من قبل بعض أفراد حرس المجلس بحق الزملاء الصحافيين، إلا أنهم كانوا أوسع صدرا من الحرس، ولكن وصل الامر الى استخدام الحرس لأيديهم، وهو ما لا يمكن القبول به مطلقا.

وأضاف الرشيدي ان الجلسات الاخيرة شهدت امتلاء القاعة وجنباتها بأشخاص غير مسموح بدخولهم هذا المكان، ولا يحملون هويات وهم ليسوا من كبار الزوار ولا من الاعلاميين ولا من سكرتارية النواب وقد سمح افراد الحرس بدخولهم في الوقت الذي منعوا فيه عددا من الصحافيين من دخول القاعة بل وتطاولوا عليهم بالايدي.

وزاد الرشيدي: ان قاعة المؤتمرات الصحافية وفي اثناء تصريح النواب يتجمع بها أشخاص غرباء من خارج المجلس والكثير من السكرتارية مما يعرق عمل الصحافيين بل يقوم الاشخاص من غير الاعلاميين بتوجيه الأسئلة الى النواب واستفزازهم فلا يتمكن الصحافي أو الاعلامي من توجيه الاسئلة للنواب.

وقال الرشيدي: إننا نتوجه اليوم لرئيس المجلس شخصيا لإعادة الاعتبار لمهنة الصحافة داخل أروقة المجلس بعد ان اتبعنا كل السبل وطرقنا كل الابواب دون جدوى، حيث استمرت الانتهاكات من قبل الحرس تجاه الصحافيين.

وطالب الرشيدي الامانة العامة للمجلس بالايعاز الى قيادة حرس المجلس بحسن اختيار افراد الحرس ممن هم من حملة الشهادات التعليمية الأعلى ويدركون أهمية وحساسية المكان الذي يعملون به وهو مجلس الامة الذي يستقبل يوميا وفودا أجنبية وعربية من سياسيين وإعلاميين ولا يليق بالكويت ان تحدث هذه الانتهاكات بحق الصحافيين أمام أعين تلك الوفود الاجنبية، مشيرا الى ضرورة عقد دورات تدريبية وتثقيفية لأفراد الحرس لتدريبهم على كيفية التعامل مع الشخصيات التي تتواجد بالمجلس من وفود أجنبية وعربية ومن إعلاميين ومحررين برلمانيين.

عمر الرشيدي

«المقومات»: نحمّل المجتمع الدولي المسؤولية المباشرة عن ذبح أطفال الحولة ونطالب مجلس التعاون الخليجي بالتحرك

في بيان استنكاري شديد اللهجة حملت جمعية مقومات حقوق الانسان المجتمع الدولي المسؤولية المباشرة عن الجريمة البشعة التي راح ضحيتها 55 طفلا ذبحا بالسكاكين في منطقة الحولة بسورية على يد شبيحة وكتائب بشار الاسد تزامنا مع ذكرى استشهاد الطفل حمزة الخطيب قبل عام، مطالبة مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بالتحرك الفوري العاجل بكل ما تملك لايقاف عربدة هذا النظام واستهزائه بالدماء الانسانية وارواح البشر لاسيما بعد ان مات الضمير الانساني للمجتمع الدولي وبعد ان مللنا مناشدة الاموات الى ان وصل عدد القتلى في سورية حتى هذه اللحظة الى 15 ألف قتيل.

وأعلنت «المقومات» في بيانها عن استغرابها الشديد من استمرار حدوث هذه المجازر والانتهاكات الخطيرة في سورية في ظل وجود 300 مراقب دولي تابعين للامم المتحدة الامر الذي يؤكد فشل مجلس الامن الدولي في حماية المدنيين بهذه الحلول العقيمة.

وطالبت بضرورة ادراج الملف السوري فورا تحت البند السابع الذي يجيز استخدام كل الوسائل المتاحة لحماية المدنيين بما فيها استخدام القوة العسكرية، فالنظام السوري كفر بكل القيم الانساني والاخلاقية وتأكد للعالم اجمع نيته على ابادة شعبه دون وازع من ضمير.

ودعت المقومات جميع المنظمات والقوى الفاعلة للاعتصام السلمي امام السفارات الغربية والامم المتحدة، معلنة مشاركتها كمنظمة حقوقية في الاعتصام امام السفارة السورية مساء اليوم وكررت المقومات مطالبتها للدول الاعضاء في مجلس الامن والتي تملك قرارها بأن تضغط بقوة لاستصدار قرار شجاع ينقذ ما تبقى من الشعب السوري من التطهير العرقي والطائفي الذي بات جليا ان النظام السوري يمارسه بصمت.

وأكد ان شبح الحرب الاهلية الذي يتخوف العالم منه واقع فعلا منذ اشهر من جانب واحد وهو النظام السوري.

واسفت «المقومات» للموقف الدولي المعيب تجاه هذه الجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها الشعب السوري كل يوم على مدار 15 شهرا ما ينذر بمستقبل كئيب لحقوق الانسان على مستوى العالم.

فان كان مجلس الامن يكيل بمكيالين في القضايا السياسية فليكن على الاقل محايدا في القضايا الانسانية فالدماء التي تراق كل يوم كفيلة بتحريك الجماد.

الدقباسي يناشد دول العالم والمنظمات الدولية وقف المجازر ضد الأطفال في سورية

القاهرة ـ كونا: ناشد رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي دول العالم والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية التحرك الفوري والعاجل لوقف ما يرتكبه النظام السوري من مجازر ومذابح ضد أطفال سورية.

وأشار الدقباسي في بيان امس الى تصاعد هذه المجازر مساء أمس الأول باستخدام النظام للصواريخ والطائرات الحربية بقصف مدينة الحولة السورية والتي سقط جراء هذا القصف العنيف العديد من الشهداء، من الأطفال والنساء الأبرياء. ووصف النظام السوري بأنه «نظام قاتل للأطفال»، معربا عن دهشته واستغرابه أن تجري عمليات المذابح والمجازر تحت سمع وبصر مراقبي الأمم المتحدة. وأضاف، انه في الوقت الذي انتظرت فيه الشعوب العربية والإسلامية، أن تسفر جهود ومبادرات المبعوث الدولي والعربي كوفي أنان عن وقف فوري لإطلاق النار في سورية، فإن واقع الأمر يشير إلى تدفق السلاح، خاصة الروسي، على النظام السوري، الأمر الذي أفقد شعوب العالم العربي والإسلامي الثقة في مهمة ومبادرة أنان. وقال ان الأزمة السورية قد طال أمدها لمدة 15 شهرا دون بارقة أمل في الخروج من النفق المظلم، مستنكرا الصمت العالمي أمام ما يجري من مذابح في سورية.

وجدد مطالبته للمجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، بالعمل على إحالة جرائم النظام السوري، قاتل الأطفال، الى المحكمة الجنائية الدولية، ومحاكمة المتسببين في هذه الجرائم باعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

من جانبه قال النائب أسامة الشاهين ان مجزرة نحر عشرات الأطفال وأمهاتهم بالسكاكين لا تدع مجالا لتردد حكوماتنا والاكتفاء بسحب السفراء ليس كافيا ويجب الاعتراف بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي والانتقال فورا لتسليح الجيش الحر حماية للأبرياء وإيقافا لمأساة القرن الحادي والعشرين.

اسامة الشاهين

علي الدقباسي

الطبطبائي يقترح احتساب خدمة العسكريين من سن 18 عاماً

تقدم النائب د.وليد الطبطبائي باقتراح برغبة بين فيه ان الافراد العسكريين في وزارة الداخلية يقومون بأعمال شاقة في حفظ الامن والامان داخل البلاد والعمل على توفير سبل الراحة للمواطن والمقيمين حيث انهم يقضون فترات طويلة في عملهم منذ بداية التحاقهم بالداخلية حتى انتهاء خدماتهم، بالرغم من ذلك يتم احتساب الخدمة العسكرية للافراد العسكريين في وزارة الداخلية من سن 20 سنة على عكس الافراد العسكريين في وزارة الدفاع والحرس الوطني تحتسب خدماتهم من سن 18 سنة في التأمينات الاجتماعية.

حيث نص الاقتراح على ان يتم احتساب خدمة الافراد العسكريين في وزارة الداخلية اعتبارا من سن 18 اسوة بالافراد العسكريين في وزارة الدفاع والحرس الوطني.

د.وليد الطبطبائي